الفلسطينية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧، الى قيام مجلس بلدية الخليل بدور سياسي غير اعتيادي، ومتزايد، على مرّ الايام. وتمثّل هذا الدور، على الصعيد الداخلي، في تعبئة المواطنين وتربيتهم تربية وطنية تهدف الى فضح الاحتلال والوقوف بوجه خططه ومؤامراته.

امّا على الصعيد الخارجي فقد تمثّل نشاط المجلس البلدي في ايصال صوت سكان الخليل الى بقية المدن الفلسطينية التي تعمل، بالتعاون معها الى نقل هذا الى خارج حدود فلسطين واطلاع الرأي العام العربي والعالمي على حقيقة ما تقوم به سلطات الاحتلال داخل مدينة الخليل وفي بقية الارض الفلسطينية المحتلة.

وقد برز هذا الدور بشكل خاص بعد انتخابات العام ١٩٧٦، حيث فاز منتخبون موالون لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي قامت بدورها بتسهيل عمل المجلس البلدي وذلك، بمنحها اياه «استقلالاً ذاتياً» كبيراً لم يعرفه أي مجلس بلدي في اية دولة اخرى؛ كما قامت بتأمين الدعم المادي والمعنوي للمجلس وبقية المجالس الوطنية في الضفة والقطاع.

ولم تكن سلطات الاحتلال الاسرائيلي لتترك المجلس البلدي لمدينة الخليل ليقوم بهذا الدور المتعاظم دون عرقلة او تعطيل، فقامت بابعاد رئيس المجلس فهد القواسمي، الذي اغتيل، في عمّان في أواسط الثمانينات وكان عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة.

ويمكن القول ان الدور السياسي للمجلس البلدي في الخليل مرّ بمرحلتين: الاولى؛ وتبدأ منذ الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٦٧ وحتى اجراء الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٦[٣٢]. وتميّزت هذه المرحلة بطبيعة تكوين المجلس البلدي في هذه الفترة. ونظراً للمستوى العلمي الضعيف لاعضاء المجلس البلدي، والذي لا يخولهم القيام بتحليل علمي واقعي للامور، فان الدور السياسي للمجلس اقتصر في هذه الفترة على التعبير عن رفضه للاحتلال؛ وعلى القيام باجتماعات مع رؤساء البلديات الفلسطينية الاخرى من اجل التباحث في مستقبل وضع البلاد السياسي، وتشكيل لجان من أجل التعبير عن هذا الرفض.

امّا المرحلة الثانية، فعبّرت عن النضج السياسي لسكان مدينة الخليل وللمجلس البلدي الجديد المنتخب العام ١٩٧٦، والذي انتقل من دور الرفض الى التحدّي اليومي للاحتلال على الاصعدة كافة[٣٣].

وفي هذه المرحلة قام المجلس البلدي لمدينة الخليل، بمشاركة مجالس البلديات الفلسطينية الاخرى، وبالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، بتشكيل «الجبهة الوطنية» التي تصدّت للمخططات الاسرائيلية. وتمكّن المجلس البلدي، ان يقدّم من خلالها التصوّرات الفلسطينية لكيفية تصفية الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[٣٤].

ثانياً: الدور الاقتصادي

لقد وجدت بلدية الخليل نفسها في مواجهة أعباء اقتصادية كبيرة جداً، وبالتالي أصبح لزاماً عليها لعب دور على جانب كبير من الاهمية، على الصعيد الاقتصادي. وهكذا كان على المجلس البلدي مواجهة المخططات الاسرائيلية التي تستهدف افقار المدينة، ومنع جميع أشكال الدعم المادي والمالي الذي تتلقاه من الخارج من الوصول اليها، وحرمانها كذلك، من الموارد المالية المحلية، المتمثّلة في الحصول على نصيب المجلس البلدي من الضرائب والرسوم المتحصّلة. كما كان على المجلس البلدي ان يواجه استمرار محاولات المخططات الاسرائيلية التي تهدف الى افقار السكان المحليين عن